العرب
الثلاثاء 2020/03/31
السنة 42 العدد 11663

لا رقيب على انفراد السلطة بإدارة أزمة كورونا في الجزائر

حل البرلمان يدفع بالأحزاب الجزائرية إلى الهامش

غابت الأحزاب السياسية كما المنظمات على أزمة تفشي وباء كورنا في الجزائر، ما يطرح تساؤلات بشأن مدى استعداد هذه الأطراف إلى مد يدّ العون للسلطة والتعامل معها زمن الأزمات. ففيما يذهب مراقبون إلى أن حل البرلمان بغرفتيه أفقد الأحزاب السياسية القدرة على المبادرة يرى آخرون أن الحسابات السياسية تطغى على التعامل مع الأزمة.

صابر بليدي

الجزائر – دفع حل البرلمان الجزائري بغرفتيه، الأحزاب السياسية في الجزائر إلى الهامش لتقود السلطة منفردة إدارة الأزمة الصحية التي تعيشها البلاد على وقع تفشي فايروس كورونا، ما يجنبها المساءلة وحتى المحاسبة.

ورغم خطورة الأزمة التي تتخبط فيها البلاد جرّاء تفشي الوباء، إلا أن حضور الطبقة السياسية في المشهد، يبقى دون انتظارات الرأي العام، حيث تسجل لحد الآن تواجدا محتشما في الميدان إن لم يكن منعدما تماما، واكتفى أبرزها بإصدار بيانات مقتضبة لا تقدّم ولا تؤخرا في الوضع شيئا.

وانفردت السلطة بتسيير أطوار الأزمة الصحية، وسط جدل حول إخلالات كبيرة، يمكن أن تكون سببا في استشراء خطير للوباء خلال الأسابيع القادمة، بسبب استمرار مظاهر التكدّس الاجتماعي، خاصة تلك المتصلة بالحصول على الإمداد ببعض المواد الأساسية.

> انفراد السلطة بتسيير الأزمة الصحية وسط جدل حول إخلالات كبيرة، يمكن أن يكون سببا في استشراء الوباء خلال الفترة القادمة

وباستثناء تحرك بعض الفعاليات الأهلية والجمعيات المدنية، بُغية المساهمة في إسعاف ومدّ يد العون للمتضررين، خاصة في المناطق الواقعة تحت الحجر الصحي الشامل، كمحافظة البليدة، إلا أن أفراد الطبقة السياسية والحزبية والبرلمان يبقون أكبر الغائبين عن المشهد، رغم حاجة البلاد إلى تضافر جميع الجهود للتكفل بالوضع السائد.

وما عدا بعض المبادرات الفردية لنواب برلمانيين وناشطين في المجتمع المدني، فإن أكبر المنظمات والأحزاب من الظاهر أنها قدمت استقالتها مبكرا، خاصة بعد تعليق عمل البرلمان بغرفتيه، لتجد بذلك الحكومة والمؤسسات الرسمية بلا رقيب ولا مساءلة عن الإخلالات المسجلة.

وكما انسحبت القوى السياسية التقليدية المعروفة بولائها للسلطة، فإن الذي بات مثيرا هو الغياب المفاجئ لقوى المعارضة، واكتفائها في أحسن الأحوال بإصدار بيانات مقتضبة، لا تقدم انتقادات أو أفكارا أو بدائل لإدارة الأزمة، وحتى أكبر المؤسسات المدنية في البلاد لم تتحرك إلا تحت اشتعال انتقادات قوية ضدها.

واكتفى الهلال الأحمر الجزائري، الذي تأخّر كثيرا في التعاطي مع الأزمة القائمة، بجمع بعض التبرعات والمعونات من أجل توجيهها للمتضررين من قرار الحجر، أو إلى العائلات المعوزة العاجزة عن مواجهة التدابير المستحدثة من قبل الحكومة، على غرار الفئات الاجتماعية المتضررة من الحجر الكلّي والجزئي.

ويبقى بذلك عمل الحكومة والمؤسسات الرسمية بلا حسيب ولا رقيب، في ظل غياب سلطة المجتمع السياسي عن الميدان، ولولا ضغط شبكات التواصل الاجتماعي الكاشف عن الوجه المأساوي للأزمة الصحية، فان الرأي العام يبقى رهينة الخطاب الذي تسوقه السلطة عبر منصاتها الإعلامية.

وأطلق سكان في مدينة البليدة (50 كلم جنوبي العاصمة)، صيحات مدوية لغياب التنسيق بين المؤسسات ومختلف السلط، في ما يتصل بالتموين بالمواد الأساسية والحصول على رخص التنقل الاستثنائية، كما تستمر في مختلف المدن والمحافظات مظاهر المقامرة بصحة السكان، بسبب مركزية توزيع مادة السميد (الدقيق)، وتحولها إلى بؤر محتملة للمرض، نظير آلية استقطاب العشرات والمئات في مكان واحد لتوزيع المادة المذكورة.

ورغم التطمينات التي تقدمها الحكومة مرارا للرأي العام بالتحكم في الوضع ووفرة المواد الأساسية، إلا أن شهادات عيان لمتطوعين، تفيد ببداية ظهور معالم التضرر لدى العائلات المعوزة، وندرة في بعض المواد، فضلا عن ارتفاع لأسعار الكثير منها في الأسواق المحلية.وذكر رئيس الوزراء عبدالعزيز جراد، في أول تحرك ميداني له، وصف بـ"المتأخر جدا"، بأن "بلاده تواجه أزمة صحية، وليست غذائية على خلفية تفشي وباء كورونا المستجد"، في إشارة إلى الانتقادات الشديدة للحكومة جرّاء التذبذب المسجل في التموين بالمواد الأساسية.

وصرّح جراد، خلال زيارته الاثنين، لمستشفى فرانتز فانون، بأن "الحكومة اتخذت كل الإجراءات لضمان التموين الدائم والكافي للأسواق بمختلف المنتجات الزراعية والغذائية".

وتابع "من الطبيعي في الظرف الذي نعرفه أن يتجه المواطنون لاقتناء كميات أكبر من احتياجاتهم العادية، مثل هذا السلوك يفاجئ تجار الجملة والمنتجين الذين يحتاجون إلى بعض الوقت للتأقلم مع الوضعية، وإن الجزائر في مأمن من أي نقص في المواد الغذائية، إذا ما حشدنا الجهود معا سوف يسهل علينا مواجهة هذه الأزمة الصحية".

سقف الانتظارات عال

وشدد على أن الدولة "لن تتخلى عن أيّ أسرة جزائرية، مهما كان مكانها، في الجبال أو الصحراء أو القرى بالرغم من الظروف المالية الصعبة".

وتعتبر مدينة البليدة، البؤرة الأولى لوباء كورونا في الجزائر، حيث تسجل فيها نصف عدد الإصابات والوفيات، التي فاقت الأحد (500 إصابة و30 وفاة)، وهو ما استدعى الحكومة لاتخاذ قرار تطبيق الحجر الصحي الكامل عليها، في حين يطبّق حجرا جزئيا على عشر محافظات أخرى منها العاصمة.

وتؤكد مصادر متطابقة على أن بؤرة البليدة بدأت بقدوم عائلة مهاجرة من فرنسا لحضور عرس عائلي، امتدت خلاله العدوى لتطال العشرات من الحضور ومن السكان، كما يبقى المهاجرون المصدر الأول للحالات المسجلة في مختلف المناطق، بحسب شهادات صحية وإدارية.

إسلاميو المغرب يوظفون الوباء للاستقطاب

محمد ماموني العلوي

الرباط – وظف إسلاميو المغرب جائحة كورونا في حملة استقطاب انتخابية خاصة وأن البلاد تعيش على وقع الاستعدادات لانتخابات تشريعية العام المقبل يشير مراقبون إلى أنها قد تدفع بهم إلى الهامش، ما أدى إلى موجة انتقادات لتعامل حزب العدالة والتنمية الإسلامي الحاكم مع الأزمة التي تمر بها البلاد.

وتفجرت الانتقادات للحزب الذي يقود التحالف الحكومي على إثر ضبط ثلاثة أعضاء من حركة التوحيد والإصلاح، الذراع الدعوية للعدالة والتنمية، بالفنيدق، شمال المغرب، وهم بصدد الإعداد لتوزيع مواد تموينية وغذائية على أنصارهم من الناخبين دون غيرهم من السكان.

وفي إقليم ميدلت، (جنوب شرق المغرب) ضبطت السلطات المحلية أعضاء جمعية محسوبة على حزب العدالة والتنمية، وهم يقومون بتوزيع المواد الغذائية على أنصارهم من سكان مدينة الريش، بطريقة سرية. ويأتي تحرك الجمعيات المحسوبة على العدالة والتنمية في غياب أي تنسيق مع السلطات ودون تقيّد بالبيانات الحكومية حول المحتاجين إلى تنظيم عملية توزيع المساعدات.

وانتقدت جهات سياسية ممارسات العدالة والتنمية التمييزية وعدم الامتثال لتعليمات السلطات المحلية في ما يخص توزيع المساعدات العينية والمالية على الفئات الهشة.

وقال أستاذ العلوم السياسية، رشيد لزرق، لـ"العرب" إن "حزب العدالة والتنمية يحاول من خلال هذه الممارسات توظيف الجائحة لأغراض انتخابية".

واتهمت أطراف سياسية التنظيم الدعوي التابع للعدالة والتنمية بالسقوط في دائرة الاستغلال السياسي لعملية تضامنية، وهو ما سارع الحزب إلى نفيه.

واعتبر الحزب في بيان له أن الانتقادات الموجهة إلى كوادره "لا تعدو أن تكون حملة استهداف ممنهجة"، نافيا استغلاله للجائحة لأغراض سياسية.

وعلّق لزرق على البيان بالقول "نفي العدالة والتنمية يأتي في إطار خطاب المظلومية التي يلجأ إليها كلما وجد نفسه في وضع غير مريح".

قوة السلطة تفرض انضباط سكان شرق ليبيا في مواجهة كورونا

بنغازي (ليبيا) – في ظل تفشي فايروس كوفيد19- المستجد والمعروف أيضا باسم كورونا حول العالم وطلب السلطات بالالتزام الجاد بالإجراءات الاحترازية لتفادي انتشاره ومن ضمنها البقاء في البيت، استجاب سكان مدن شرق ليبيا في العشرة الأيام الأخيرة لطلب الحكومة التي أعلنت حظر تجوال كإجراء أولي لمجابهة الفايروس.

وخرج متطوعون للشوارع لتقديم مطويات للتعريف بالفايروس، والتوعية حول ما يمكن للمواطنين فعله للحفاظ على عدم انتشاره بعد أن أغلقت السلطات المحلية كافة المنافذ. كما قام آخرون بتعقيم الشوارع والطرقات وأبواب المحلات.

وأعلنت وزارة الداخلية التابعة لحكومة شرق ليبيا حظر التجوال من الساعة الرابعة مساءً حتى الساعة السابعة صباحاً، مع إغلاق كل المحلات التجارية والمطاعم والمقاهي والمنتزهات والصالات العامة الرياضية طوال اليوم.

وكانت الاستجابة تطوعية من سكان المدن وخاصة في ثان أكبر مدينة في ليبيا، بنغازي، حيث اتبعت الإجراءات الوقائية في العديد من محلات البقالة والصيدليات من بينها الحفاظ على المسافة المأمونة بين المترددين عليها.

وقال الرائد طارق الخراز الناطق باسم وزارة الداخلية إن "هذه الاجراءات من شأنها تخفيف الازدحام".

> يحتج المواطنون في الشرق على تأخر صرف رواتبهم و يحملون سلطات طرابلس المسؤولية

وانتشرت مقاطع فيديو على الإنترنت التقطها بعض سكان للازدحام أمام الأسواق والمصارف في محاولة منهم للحصول على مرتباتهم المتأخرة عن شهري يناير وفبراير. وتعاني ليبيا من أزمة سياسية حادة أدت إلى انقسام البلاد وانكماش الاقتصاد الليبي بسبب سيطرة الميليشيات المسلحة على مؤسسات الدولة في العاصمة طرابلس.

واضطرت السلطات المحلية إلى التخفيف من مدة حظر التجوال بعد احتجاجات المواطنين على هذا الإجراء بسبب تردي الأوضاع المعيشية للسكان وتأخر صرف مرتباتهم ونقص بعض السلع التموينية.

وكان بعض المواطنين في مدن بنغازي والبيضاء قد تجمهروا في أماكن عامة تنديداً بتأخر صرف المرتبات والتي وصلت لأربعة أشهر. ويعتبر مصرف ليبيا المركزي في العاصمة طرابلس، وهي مقر حكومة الوفاق، المؤسسة المسؤولة عن صرف المرتبات.

وتتهم حكومة شرق ليبيا، حكومة الوفاق في طرابلس بتأخر صرف مرتبات موظفي شرق ليبيا والجنوب. وتعتمد ليبيا في اقتصادها بشكل أساسي على إيرادات النفط كمصدر رزق وحيد للبلاد التي انزلقت في فوضى عارمة منذ الإطاحة بنظام العقيد معمر القذافي منذ تسع سنوات.

وتعرضت المنشآت النفطية لعدة هجمات وأعمال تخريبية، ولكن في منتصف شهر فبراير أغلقت قبائل في المنطقة الشرقية والوسطى موالية للجيش الوطني الليبي الحقول والموانئ النفطية متهمة حكومة الوفاق بإهدار ثروات الشعب على الحروب وجلب المقاتلين الأجانب.

وانعكست الفوضى والحروب في البلد العضو في الأوبك على الأوضاع في كافة مرافق الدولة وعلى رأسها مرافقها الصحية حيث تردت أحوالها، خصوصا مع نقص الإمداد الطبي والأطقم الطبية الأجنبية المتخصصة التي غادرت البلاد بسبب ظروف الحرب الدائرة في البلاد .

وأعلن المركز الوطني لمكافحة الأمراض في وقت متأخر من يوم الثلاثاء الماضي عن أول حالة تحمل فايروس كورونا. الحالة لرجل في الستين من عمره رجع إلى ليبيا عن طريق تونس في بداية شهر مارس، وأصبح مجموع الإصابات الآن ثلاثة.

ويظل التخوف الأكبر لدى المواطنين هو تفشي الفايروس في ظل عدم القدرة على توفير الخدمات الطبية اللازمة للمرضى والأطقم الطبية من كمامات وقفزات وأجهزة تعقيم وتنفس اصطناعي، والتي تم توفيرها حتى الآن بشكل متواضع بسبب غياب التمويل.

وقال الناطق باسم اللجنة الاستشارية الطبية، الدكتور أحمد الحاسي، في مؤتمر صحافي مؤخرا "إننا نعوّل على وعي المواطن في مواجهة هذا الوباء، ودولتنا لا تمتلك الإمكانيات الكافية، وكما نرى دول متقدمة طبياً وصناعياً تقف عاجزة الآن أمام مد وباء كورونا".

ومن ضمن الإجراءات الوقائية التي اتخذتها السلطات، إعلان مصلحة الأحوال المدنية عن إيقاف إبرام عقود الزواج مؤقتا بحسب ما ذكرته في بيان على موقعها الرسمي. هذا وقد توقفت كافة المناسبات الاجتماعية وتم منعها بتاتا لحين إشعار آخر.

امتثال لتعليمات السلطات

هل يساعد كورونا الإسلاميين على إعلان حكومة «الثوار» في طرابلس

طرابلس – تفاقمت الخلافات في صفوف قيادات حكومة الوفاق المحاصرة في طرابلس ليتجدد الصراع الحاد بين أجنحتها ما قد يعجل بسقوط رئيسها فايز السراج، فيما لم يستبعد مراقبون أن يوظف الإسلاميون جائحة كورونا في الإعلان عن حكومة "ثوار" في طرابلس.

وخرج عضو ما يسمى بمجلس الدولة الاستشاري عبدالرحمن الشاطر، المقرب من الإسلاميين، عن صمته ووجه اتهامات مباشرة لفايز السراج، ما يؤشر إلى تململ بشأن إدارة الأزمات، في وقت يتعاظم فيه الغضب الشعبي من السياسات الحكومية مع اعتماد الحكومة موازنة تقشفية وتأخر صرف مرتبات الموظفين.

وقال الشاطر في تغريدة "لقد بلغ السيل زباه بسبب سياسات التردد وسوء اختيار الكوادر وتفشي الفساد".

واعتبر أن "السراج يواجه حاليا غضبا شعبيا عارما لأنه أوصل البلاد إلى 'كارثة حفتر' وأهمل الاستعداد لوباء كورونا".

وتأتي تصريحات الشاطر في وقت يحقق فيه الجيش الوطني الليبي بقيادة المشير خليفة حفتر تقدما ميدانيا على جميع جبهات القتال.

ويتجه الصراع غير المعلن بين رئيس حكومة الوفاق فايز السراج وحلفائه الإسلاميين نحو المزيد من التعقيد بعد أن انضمت قيادات في الصف الأول إلى حملة التشكيك والتخوين التي يشنها إخوان ليبيا على السراج ومستشاريه بخصوص طريقة إدارته لمعركة التصدي لدخول الجيش الليبي بقيادة المشير خليفة حفتر إلى طرابلس.

عبدالرحمن الشاطر

لقد بلغ السيل زباه بسبب سياسات التردد وتفشي الفساد

وتتهم شخصيات محسوبة على تيار الإسلاميين مستشاري السراج وفي مقدمتهم تاج الدين الرزاقي برفض التعامل مع الدول الداعمة لتيارهم على غرار قطر وتركيا وبعرقلة دعم جبهات القتال بالأموال.

وفي سبتمبر بدأ الإسلاميون بالتفكير في إعلان تشكيل "حكومة ثوار" بعد أن أعلن القيادي في حزب العدالة والبناء الإخواني خالد المشري البدء في مشاورات مع أعضاء من مجلس النواب الموازي في طرابلس، من أجل اتخاذ الخطوات لتقليص عدد أعضاء المجلس الرئاسي إلى رئيس ونائبين، ورئيس حكومة مستقل يترأس حكومة مصغرة مهمتها التمهيد للانتخابات.